النهار ١٠ كانون الأوّل ٢٠١٩

قضايا

عندما يُجبَل حبُّ الوطن على حقوق الإنسان: وقفةٌ على فكرِ شارل مالك

الأب صلاح أبوجوده اليسوعي
أستاذ في جامعة القدّيس يوسف

لا يمكن أن يُحتفل باليوم العالميّ لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأوّل من كلّ عام، من دون أن نتذكّر شارل مالك مَن شارك بفعّاليّة في أعمال لجنة صياغة الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان إلى جانب أليانور روزفلت، زوجة رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة الأسبق، ورينيه كاسين الفرنسيّ، وبونغ شونغ شانغ الصينيّ، وجون همفري الكنديّ. ومن الصعب معرفة مقدار مساهمة كلّ عضوٍ من أعضاء اللجنة في صياغة الإعلان المذكور، لا سيّما وأنّ أعمالاً تحضيريّة جرت سابقًا شارك فيها عدد كبير من المفكّرين والدبلوماسيّين. ولكنّ المهمّ أنّ فكر شارل مالك جُبِل بحقوق الإنسان بقدر ما ساهم في إنتاجها، ووجَّه طريقة فهمه وطنَه ودوره، ويبقى محور تفكيره الثابت "الإنسان" وكرامته.

لقد أقرَّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في ١٠ كانون الأوّل ١٩٤٨، الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، ونشرته ليكون مثالاً مشتركًا ينبغي أن تحذوه الشعوبُ والأمم كافّة، ولكي يسعى جميع الأفراد والهيئات في المجتمع، وقد وضعوا على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، "إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحرّيّات، عن طريق التعليم والتربية واتّخاذ إجراءات مطّردة، قوميّة وعالميّة، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالميّة فعّالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها" (ديباجة الإعلان). وفي الواقع، اكتسب هذا الإعلان مع الوقت مكانةً متقدّمة في القانون الدوليّ، وأُدرج وعدد من ملحقاته في دساتير العديد من البلدان .

تقوم فلسفة حقوق الإنسان على فرادة الكائن البشريّ الذي يتمتّع، بحكم انتمائه إلى الجنس البشريّ الواحد، بحقوق ثابتة تشمل، في الوقت عينه، حقوقه الطبيعيّة، من حقّ في الحياة والأمن والكرامة والتملّك والخصوصيّة والحرّيّة غيرها، وحقوقه الأساسيّة التي يمنحه إيّاها دستور البلاد التي يعيش فيها أو قوانينها. ومن الجليّ أنّ هذه النظرة السامية والشاملة إلى الإنسان تخلق حالات شدٍّ في المجتمعات التي تقوم على أسسٍ عرقيّة أو دينيّة أو ثقافيّة أو قوميّة معيّنة، كما وإزاء الأنظمة التي تدافع عن تلك الأسس أو تروّج لها، بل وأيضًا تجاه كلّ سياسة حكوميّة ترمي إلى تطوير مفاهيم للخير العامّ والمصلحة الوطنيّة يمكن أن تؤدّي إلى عزل أشخاص في مجتمعاتها. فلا عجب، بالتالي، أن تصبح حقوق الإنسان موضع نقاش مستمرّ على المستوى الاجتماعيّ والسياسيّ وبخاصّة الفكريّ .

تُظهر خبرات البشريّة قدرة الأنظمة التوتاليتاريّة والحكومات المطلقة على ارتكاب أفظع المظالم والجرائم باسم القوانين الوضعيّة التي تشرّعها مرجعيّاتها التشريعيّة التي تنسب إلى نفسها سلطة تعريف الخير والعدل والحقيقة، متحصّنةً بالسيادة الوطنيّة، وأحيانًا بالنصوص الدينيّة وتفسيرها إيّاها. لقد أتت حقوق الإنسان لتؤكِّد على أولويّة البُعد الأخلاقيّ والخير والعدل على القانون الوضعيّ والقانون الإلهيّ الذي يخون إنسانيّته، وأولويّة الإنسان على الدولة وكلّ إيديولوجيا. فثمّة حدود لا يمكن المشرّع تجاوزها في قوانينه الوضعيّة أو في تفسيراته نصوصه الدينيّة، وثمّة أبعاد للإنسان لا يمكن الدولة ولا الإيديولوجيا أيًّا كانت الادّعاء بالسيطرة عليها .

لقد خلق الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان صلة متينة بين الإنسان وتلك الحقوق التي أصبحت أشبه بمرآة يُنظر من خلالها إليه؛ إنّها تعبّر عمّا هو مهمّ في الإنسان، وتضع أطر علاقات البشر بعضهم ببعض، من دون أن تتناول موضوع جوهر الطبيعة الإنسانيّة الشائك الذي يمكن أن يكون موضع وجهات نظر متعارضة. وقد أصبحت حقوق الإنسان بوتيرة متصاعدة ثقافةً دوليّة تفرض مبادئها على علاقات الدول بعضها ببعض، وعلى سياسات الحكومات الداخليّة، وباتت تلازم الثقافة الديموقراطيّة.

فالتربية على المواطنة لا تنفصل عن حقوق الإنسان، والتربية على الديموقراطيّة لا تنفصل هي أيضًا عن حقوق الإنسان. وهذا الرابط العضويّ يولّد حالة شدّ حيويّة بين الخاصّ والعامّ، بين ما هو وطنيّ محدود وما هو إنسانيّ شامل، يجب ألاّ تهمّش أو تُلغى، فتبقى الحياة البشريّة مصونة ومكلّلة بكرامتها .

لذا، يمكن القول إنّ الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان افتتح زمنًا جديدًا مطبوعًا بحدود حرّيّة التعبير، إذ لا يمكن الدعوة إلى الكراهية أو العنف أو العزل عند إثارة نقاشٍ بشأن مفاهيم الخير العامّ والمصلحة الوطنيّة والروح القوميّة والرسالة الدينيّة، لأنّ التضامن الإنسانيّ أصبح قيمةً حاضرة؛ وظهَّرَ أفقًا جديدًا لعالمٍ جديدٍ بيَّنت ملامحه ديباجة الإعلان نفسه حيث جرى التأكيد على أنّ "أساس الحرّيّة والعدل والسلام في العالم" يقوم على "الاعتراف بالكرامة المتأصّلة في جميع أعضاء الأسرة البشريّة وبحقوقهم المتساوية الثابتة ."

لم تكن مساهمة شارل مالك في صياغة حقوق الإنسان منفصلة عن نظرته إلى وطنه ومواطنيه. فانسجامًا مع مبادئه الثابتة، اعتبر أنّ الإنسان في لبنان أسمى من جماعته أو طائفته التي ينتمي إليها، بل وحتّى وطنه؛ وحقوقه، بالتالي، لها الأولويّة على مصالح مجموعته. واعتبر أنّ السلام الذي يتوق إليه الإنسان لا يمكن إلاّ أن يكون متأصّلاً في تلك الحقوق الشخصيّة وفي حرّيّته، بقدر ما يقوم على العدالة. وفي الوقت عينه، ذكّر بأنّ حرّيّة الإنسان مقترنة بمسؤوليّته. فمن دون تلك المسؤوليّة، يمكن الحرّيّة أن تنحرف لتولِّد اللامسؤوليّة والروح التجاريّة الخسيسة والانقياد للغرائز الإنسانيّة الدنيئة، وتشويه الحقيقة .

وانطلاقًا من هذه الخلفيّة الفلسفيّة الصلبة التي جعلت الإنسان المسؤول محور الاهتمام، فهم شارل مالك السبيل إلى "لبننة" اللبنانيّين، أي صهرهم في مجتمع واحد متحرّر من الأنانية والجهل والكراهية، ويسوده وجدان وطنيّ فعليّ يعرف تراثه. فعلى هذا النحو، يُربط الإنسان المواطن بموطنه وبالإنسانيّة الواحدة .

تكلّم شارل مالك على أعمدة عشرة تكوّن تراث لبنان الحيّ وكيانه، وتُضفي عليه طابعه الخاصّ الأصليّ، وهي: الجبل اللبنانيّ الفريد، والقرية اللبنانيّة الفذّة، ومركز لبنان السياحيّ المميّز، وتجارته العالميّة الرائدة، وظاهرة الاغتراب ذات البعد التاريخيّ، والتواجد المسيحيّ الإسلاميّ، والحريّة الشخصيّة الكيانيّة المسؤولة، والانفتاح على العالم في بُعدي الزمان والمكان، ومعنى لبنان الفكريّ المتواضع في الشرق الأوسط وفي العالم، وإسهام لبنان بتواضع وفعاليّة في المعترك الدولي. وألحق بهذه الأعمدة التراثيّة ستّ قيم يتوقّف على وجودها الحيّ الفاعل مصيرُ لبنان: الحقيقة، والعقل، والإنسان، والحريّة، والمحبة، والله .(Joseph SOKHN, *Couleurs Libanaises*, t.II, 1979) فالعناصر

التي تكوّن الخصوصيّة اللبنانيّة، وتمثّل أرضيّة مشتركة لصهر اللبنانيّين، لا تنفصل عن الأبعاد الإنسانيّة العامّة التي ترتبط، بالعمق، بحقوق الإنسان الطبيعيّة .

وخلاصة القول إنّ الإنسان وكرامته وفرادته وحقوقه تبقى في صميم فكر شارل مالك؛ وتبقى الأديان والدولة وكلّ تجمّع إنسانيّ أيًّا كان شكله، في فكره، في خدمة الإنسان وليس العكس. وفي المقابل، إذا كان الإنسان يُفهم من خلال حقوقه التي عبَّرت عنها الموادّ الثلاثون التي تؤلِّف الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، فيجب عليه أن يتمتّع بحسّ المسؤوليّة تجاه الذين يكوّن معهم مجتمعًا واحدًا، في ضوء تلك الموادّ نفسها .

تمثّل فلسفة شارل مالك إلى اليوم مدخلاً لولادة عالمٍ جديد، ولا سيّما في الشرق الأوسط وفي لبنان. إذ يحتاج الإنسان في منطقتنا إلى أن ينعتق من الانتماءات الطائفيّة والقبليّة والعرقيّة والولاءات الشخصيّة التي تؤدّي إلى أوضاع بائسة تسود مجتمعاتنا، وتحرم الإنسان من أن يعيش فرادته وحقوقه وكرامته، وتخلق جوًّا مؤاتيًا لقيام أنظمة حكم تسلطيّة وتيوقراطيّة لا تعترف بحقوق الإنسان فحسب، بل تهملها وتقمعها بسياساتها .

وفي هذا السياق، تبقى دعوة كلّ لبنانيّ أن يعي حقوقه وواجباته في إطار انتمائه الوطنيّ على نحوٍ يجعل من لبنان صاحب نظام ديموقراطيّ تُنشد فيه الحقيقة التي هي، بحسب شارل مالك، رسالةً شاملة، إذ تعني الإنسان والحرّيّة والله.